PNGO
شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

# مساهمة المنظمات الأهلية في قطاع غزة

## في رسم السياسات العامة

## في الفترة 2017-2021

2021

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
Palestinian NGO's Network - PNGO

# مساهمة المنظمات الأهلية في قطاع غزة في رسم السياسات العامة في الفترة 2017-2021

بالشراكة مع: المساعدات الشعبية النرويجية NPA

المعلومات والآراء الواردة في هذه الورقة تعكس رأي الجهة المنتجة ولا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة المساعدات الشعبية النرويجية
The information and views set out in this product are solely those of the author(s) and do not necessarily reflect the official opinion of the NPA

2021

# تقديم

يسعدنا في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO)، أن نقدم لكم هذه الورقة حول تعزيز مساهمة المنظمات الأهلية في رسم السياسات العامة والقطاعية خلال الفترة الماضية، بهدف تسليط الضوء على أهمية مشاركة المنظمات الأهلية في وضع السياسات وتحديد مناطق القوة والضعف مما يعزز مشاركة هذه المنظمات في إعداد الخطط وكذلك مساعدة صانع القرار الفلسطيني في التواصل مع قطاعات المجتمع واتخاذ القرارات الفضلى بما يضمن التكامل والشراكة.

وتأتي هذه الورقة ضمن مساهمة الشبكة في التأكيد على أهمية تمكين قدرات المنظمات الأهلية الفلسطينية وتطوير مساهمتها في وضع السياسات العامة والخطط القطاعية في ظل استمرار التحديات الناجمة عن الاحتلال إسرائيلي وانتهاكاته المتواصلة، وفي ظل ضعف وغياب مبادئ الديمقراطية والمشاركة السياسية التي نتجت عن الانقسام وتوقف عمل المجلس التشريعي الفلسطيني والتفرد بالقرارات المتعلقة بوضع السياسات والخطط العامة.

وتتقدم الشبكة بالشكر والتقدير إلى الشركاء في مؤسسة "المساعدات الشعبية النرويجية" على دعم هذا العمل والشراكة المستمرة في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتمكين منظمات المجتمع المدني وبناء قدراتها.

كما نتوجه بالشكر لفريق العمل بشركة توبس للاستشارات والخدمات والباحث د. اسلام موسى (عطا الله) لإنجاز هذا العمل آملين أن يشكل خطوة تسهم في تعزيز دور منظمات المجتمع المدني ومشاركتها في صنع القرارات ووضع السياسات التي تؤثر في الحياة العامة.

**شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية**

# المقدمة

تُعد صياغة السياسات العامة لأي نظام سياسي، عملية معقدة يتطلب المكلف بها مراعاة المتغيرات الديناميكية وتفاعلات الأطراف العديدة سواء الحكومية وغير الحكومية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات متكررة، تختلف من بلد لآخر حسب خصوصيتها.

يتم البدء بإعداد السياسات للاستعداد لمرحلة مقبلة، أو وصول قضية معينة إلى الأجندة النظامية أو المؤسسية نتيجة عدم رضا عام أو احتجاجات تتطلب حلول حكومية، يفترض أن يليها مرحلة تكوين وصياغة السياسات العامة، وهي تتمثل في جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة قيد الاهتمام، وتشكيل لجان يتم الاستماع إلى آرائها واستشارة الخبراء والفنيين، بهدف تقديم حلول عملية للمشكلة موضوع السياسة، من خلال أسلوب يغلب عليه الاتجاه العقلاني والتراكمي، وقد يعتمد على المفاوضات والضغط والإقناع والمساومة حسب طبيعة النظام السياسي[1]؛ وتؤدي منظمات المجتمع المدني في ذلك دوراً هاماً وملموساً، نظراً لقربها من حاجات الجمهور والترويج لها، حيث أنها مجهزة بالشكل الأفضل لتحديد المشاكل العامة المهمة للمجتمعات، وإجراء البحوث بشكل مستقل وبكفاءة، وإذكاء الوعي العام، وعملها أكثر فاعلية من حيث التكاليف والمرونة، أثناء سعيها للوصول لأفضل الحلول للمشاكل الناشئة، ووضع الخطط لها، والاستجابة الفورية دون المرور بإجراءات بيروقراطية مطولة. لذلك تعمد السلطات العامة أو الحكومية لإشراك منظمات المجتمع المدني في تشكيل ورسم السياسات العامة بناء على تلك الاحتياجات[2] ، لا سيما وأن المنظمات لديها المعلومات والبيانات المساندة، خاصة في المراحل الأولى في رسم السياسات، بالإضافة إلى أنه يمكن أن تضطلع في المساعدة في تنفيذها كمناصر وإعادة تقييمها

1 بونوة، نادية، 2010، دور المجتمع المدني في صناعة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 56-57

2 ملك الرشيد، دور المجتمع المدني في المساهمة في صياغة السياسات العامة التجربة الكويتية، ص393 (27)

ومراقبة تطبيقها، لمحاولة الحد من الآثار الجانبية السلبية ولتحقيق الحد الأقصى من المنفعة والكفاءة لتلك السياسات.

وفي الحالة الفلسطينية، أعلنت الحكومات المتتابعة السابعة عشر والثامنة عشر أن صياغة السياسات العامة على مستوى الأجندة ووثيقة السياسات الوطنية وما انبثق عنهما من خطط قطاعية وعبر قطاعية وتحديثاتهما، كان بالتعاون مع المؤسسات الحكومية وهيئات الحكم المحلي وتمثيل من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين في مجال التنمية.

تناقش هذه الورقة السياساتية، مدى مساهمة المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة بالتأثير في رسم وصياغة السياسات العامة، والخطط على المستوى الوطني والقطاعي في الفترة ما بين 2017م وحتى عام 2021م

**تنظر هذه الورقة السياساتية إلى المصطلحات التالية:**

**السياسات العامة:** هي التوجهات العامة لصانعي القرار، باعتبار أن حل المشكلات من خلال منهج عمل قصدي وهادف يتبعه فعل؛ هو المهمة الأساسية لصانعي السياسات، وهي مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون، وتؤثر على جميع السكان، مرتكزين على برنامج عمل وطني مصاغ يحوي مجموعةً من القواعد، يلتزمُ صانع القرار بتطبيقها في المجتمع، والتحقق من التزام الجميع فيه سواءً أكانوا أفراداً أم مؤسسات، معتمدة بذلك على وسائل وأدوات الحكم.

**المنظمات الأهلية الفلسطينية:** هي إطار المؤسسات التي تقع خارج دائرة السلطة (الدولة)، أي المؤسسات غير الحكومية، والمُنشأة رسمياً ومعترف بها من جانب الحكومة، وتُعلن في أهدافها أنها تعمل لتحسين الأوضاع التنموية والإنسانية في المجتمع، وهي معلومة لقطاعات عامة من الناس. وتسعى لتحقيق المصلحة العامة للمواطنين[3] ، والتأثير بالحيز العام، وذلك ضمن توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرار.

**3** التميمي، عبد الرحمن، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد، رام الله، هيئة مكافحة الفساد، 2013، ص2

**منظمات المجتمع المدني:** مختلف الأشكال التنظيمية التي تنبثق من التشكيلات السياسية والمدنية والنقابية والمهنية، والخيرية والثقافية وغيرها؛ التي يتفق فيها عدد من الناس على القيام بعمل، أو نشاط للصالح العام وبشكل تطوعي، أو خدمة لأفكار يؤمنون بها بعيداً عن الارتباطات التقليدية العامة، وعن التبعية للدولة.

**الأجندة الحكومية ووثيقة السياسات:** عبارة عن الخطة الوطنية لدولة فلسطين، التي تهدف إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق الوحدة الوطنية، والاستقلال الوطني والاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وحكومة فعالة محورها المواطنين، تلتزم بتقديم الخدمات لهم على نحو يُحسّن نوعية حياتهم من خلال توفير التعليم الجيد والرعاية الصحية للجميع، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود، وخدمات ومرافق عامة عالية الجودة، وتعزيز توفير فرص العمل في القطاع الخاص، وحماية الأشخاص المعرضين للخطر.

**الخطط القطاعية والعبر قطاعية:** يُستخدم مصطلح "قطاع" لوصف "تقسيم عمودي للتركيز الحكومي ذي العلاقة بموضوع محدد أو حاجة عامة، يتطابق عادةً مع وزارات مختصة، ودوائر أو وكالات حكومية، ذات مجالات واهتمامات، ومهام وميزانيات منفصلة وواضحة التحديد". أما "العبر قطاعي" فيوصف بأنه خطة يتشارك فيها أكثر من قطاع. وقد انبثق عن أجندة السياسات الوطنية "المواطن أولاً" للأعوام 2017م2022-م، 19 خطة "قطاعية" و3 خطط "عبر قطاعية"، حيث شملت الخطط القطاعية كلاً من قطاعات التعليم، والزراعة، والصحة، والعلاقات الدولية، والعدل، والثقافة والتراث، والتشغيل، والطاقة، والحكم المحلي، والإسكان، والمياه العادمة، والمياه، والحماية الاجتماعية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والأمن، وإدارة المال العام، والاقتصاد الوطني، والسياحة والآثار، والنقل والمواصلات. في حين شملت الخطط عبر القطاعية كلاً من قضايا النوع الاجتماعي، والشباب، والبيئة. أما وثيقة السياسات العامة "الخطة الوطنية للتنمية" للأعوام2021م- 2023م التي أعدتها الحكومة الثامنة عشر فانبثق عنها تحديث "25 استراتيجية" قطاعية وعبر قطاعية.

## أولاً: تأثير المنظمات الأهلية الفلسطينية في السياسات العامة

يتحدد تأثير منظمات المجتمع المدني في السياسات والقدرة على اختراق الحيز العام، بعدة مستويات منها ما يتعلق بالنظام السياسي، أو المجتمع المدني نفسه، أو بالطرفين على حد سواء، ويضاف إلى ذلك في الحالة الفلسطينية، خصوصية السياقات السياسية المعقدة جراء الانقسام الفلسطيني.

على **مستوى طبيعة النظام السياسي**، يتحدد بمدى الآفاق الذي يوفرها في هامش الحريات، وتدفق المعلومات، ومجموع التشريعات والقوانين التي تعكس مضامين تلك الآفاق. ففي حالة اتساعها، تزداد فرص تأثير المنظمات الأهلية في صنع السياسات وتنفيذها وقد ترتقي إلى دور الشريك في القرار، وتكون هذه العلاقة تشاركية تستند على الاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار. أما في حالة التقييد؛ يتضاءل دور هذه المنظمات ويقتصر على الأدوار الخدمية والرعاية. وهذا السيناريو على النقيض؛ يفتقد إلى الشراكة ويشوب العلاقة بين الطرفين الصراع، وأي مكسب يحققه أي طرف يكون على حساب الصالح العام.

أما **على مستوى المؤسسات**، فهي ترتبط بقدرات المؤسسة الإدارية (من هياكل متماسكة، وتخطيط استراتيجي، ورصيد من القوة والتأثير والتراكم الثقافي الذي أحدثته، وهو ما له دور رئيسي بإقناع القطاعات الجماهيرية حول تحقيق عملية التغيير الاجتماعي، أو توسيع مساحة الديمقراطية والحرية، أو بهدف الدفاع عن حقوق الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة، أو من خلال النجاحات في إقامة التحالفات والشبكات)، والعلاقة مع الأطراف الفاعلة في رسم السياسات- غالباً ما تؤثر مستويات الاتصال على العلاقات، مما يساعد في بناء الثقة أو تقويضها- ومدى اتساقها بالمكونات الشعبية والقاعدية.

أما **المستوى الأخير، وهو السياقات السياسية المعقدة**، يتمثل في عدم القدرة على تجاوز العقبات الداخلية، فيما يتعلق بأزمات النظام السياسي الفلسطيني، والإخفاق في إعادة بلورة الرؤية الوطنية الفلسطينية بشكل كامل. والفجوة الواسعة بين المكونات الفلسطينية، حتى غير الفصائلية في قطاع غزة، والحكومة الفلسطينية بالضفة الغربية، وتراكمات مختلفة أثقلتها سنوات الانقسام، وما ترتب على ذلك من مشكلات أنهكت كاهل المواطنين، من البطالة والفقر، وانهيار الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية، وانتشار الفساد والمحسوبية والتلوث البيئي ونقص المياه الصالحة للشرب وتدمير البنية التحتية وأزمة الكهرباء[4].

في ظل تلك المستويات، من النزاع على الحيز العام بين السلطة ومنظمات المجتمع المدني، الذي يمكن أن تستخدم فيه السلطة أدواتها السياسية والإدارية، وتستخدم منظمات المجتمع المدني أدواتها المبنية على الحشد والضغط والتأثير والرسالة والعريضة والمفاوضات وغيرها، والتي من خلالها تحقق تعديلاً في التوازنات؛ في حال هيمنت رؤيتها الثقافية على الرأي العام وأصبحت روايتها هي الأكثر مصداقية والتي تلتف حولها الجماهير بقطاعاتها الاجتماعية المختلفة؛ يتدرج دور منظمات المجتمع المدني في التأثير في صياغة السياسات، والخطط القطاعية وعبر القطاعية[5].

وقد اتفق غالبية الذين تم مقابلتهم من مدراء مؤسسات وناشطين في منظمات المجتمع المدني وباحثين في قطاع غزة، على أن المنظمات الأهلية في قطاع غزة بحاجة إلى تطوير وتنمية قدراتها؛ حتى تلعب دوراً أكثر فعالية من دورها المحدود حالياً في عملية تيسير الإصلاح السياسي، خاصة إذا ما كان قياس الأداء في هذا المجال مبنياً على تغيير التوجهات الوطنية السياسية وصياغة الخطط الجديدة أو المشاركة فيها، أو على التحولات في المعايير والسلوك السياسي.

---

**4** للمزيد انظر: المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان، 2020، خنقُ وعزلة 15 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، https://euromedmonitor.org/ar/gaza?fbclid=IwAR3ftay8wLi_UTM28wEld-dH2ivVuwa-nrcpcWTifHi0oNtly50_BcsTg0ag – ائتلاف أمان، استطلاع الرأي للعام2020، حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين، ص5

التقرير السنوي الثاني عشر، ائتلاف أمان، واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2019، ص47

**5** التميمي، عبد الرحمن، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد، رام الله، هيئة مكافحة الفساد، 2013، ص2

وهذا على معظم تلك المستويات، وبقيت قدرة منظمات المجتمع المدني على التأثير على القوانين التي تحكم عملها محدودة:

### 1) على مستوى التأثير في التوجهات الوطنية

ما زال الانقسام الفلسطيني يعتبر التحدي الأبرز الذي يواجه الفلسطينيين عامة والمنظمات الأهلية الفلسطينية خاصة، وأصبح مانعاً أساسياً لعدم ظهور قوة ثالثة في الحياة السياسية الفلسطينية؛ وتراجع الزخم التنظيمي، وغياب دور المجلس التشريعي كجهة تشريعية رقابية على أداء الحكومة، وتأثرت العديد من المنظمات الأهلية في قطاع غزة بأتون الانقسام، حيث واجهت معظم المنظمات الأهلية إجراءات تقييدية مشددة، في السنوات الأولى للانقسام من طرفي الانقسام، حيث تدبرت شؤونها بصعوبة، وبعضها بالفعل تأثر بحالة الاستقطاب وأصبح هدفاً لهذا الانقسام وجزءاً منه، وبعضها أصبح طرفاً محايداً وخارج دائرة الانقسام وتفاعلاته. لكن على الرغم من ذلك، هناك العديد من المنظمات الأهلية في ظل محاولات الحيادية والاستقطاب؛ تنبهت لمخاطر حالة الانقسام وتداعياتها، وقامت بتدخلات في تلك المساحة المحدودة، وقامت بالعديد من المبادرات، التي دعت فيها إلى الوحدة الوطنية كضرورة استراتيجية تجسدت في توفير الحد الأدنى من متطلبات تحقيق المصالحة الفلسطينية، كإجراء الحوارات واللقاءات بمشاركة القوى السياسية الفلسطينية، وحاولت الوصول إلى كل مَن يمكن أن يكون متأثراً بالهمّ العام وقد يؤثر في تجاوز عقبات تطبيق بنود المصالحة؛ حيث عُقدت العديد من اللقاءات وورش العمل والحوار، ونظمت حملات ضغط ومناصرة، وتعزيز التفكير الاستراتيجي الشامل، وجَمعت فيها الكثير من المثقفين والأكاديميين والمهتمين بالداخل والشتات مع ممثلين عن طرفي الانقسام والفصائل الفلسطينية المختلفة وحاولت المقاربة بينهم. **وهناك الكثير من المبادرات التي أضلعت في التأثير في اتجاهين:**

**الاتجاه الأول**، التأثير بقضايا محلية نجحت في جزء كبير منها، وهي اقترابها من القضايا المعيشية الطارئة بهدف تعزيز صمود الناس، كالتعليم والصحة، والمعابر، والمساعدات ...الخ[6]. وربما ذلك أصبح أحد الاتجاهات القليلة للتنسيق المؤسّسي واستضافة ممثلين عن السلطة والحكومة في الضفة

---

**6** للمزيد حول مبادرات ناجحة للمجتمع المدني انظر: موسى (عطا الله)، اسلام، 2020، جهود المجتمع المدني لإنهاء الانقسام وتدابير العدالة الانتقالية، ط1، المكتب العربي للمعارف، 2020، القاهرة، ص13

الغربية، ومسؤولين من قطاع غزة، لمناقشة بعض القضايا المهمة التي تخص قضايا واهتمامات الناس المختلفة في ظل تعمق الانقسام، وخمول عملية التفاوض بشأن المصالحة.

**الاتجاه الثاني**، لفت الانتباه إلى المخاطر السياسية العامة، بعد أن لعبت دوراً ضاغطاً على طرفي الانقسام، وإثارة العديد من القضايا في الشأن السياسي، وهذا **الشكل الأول**؛ الذي يمكن أن يكون قد ساهم بشكل مباشر في إنعاش خلفية المعنين اتجاه بعض القضايا وأضاءت مناطق معتمة حقيقية لم تكن مطروقة من قبل، أو كانت لافتة بشكل كبير للانتباه. وهذا يُحسب أنه كان بمثابة حالة اختراق في ظل القطيعة والجمود السابق[7]. أما **الشكل الثاني**، هو الإنتاج المعرفي البحثي المتخصص لهذه المنظمات الأهلية حول القضايا الوطنية الكبيرة والتوجهات والسياسات العامة أو في اتجاهات التنمية والقطاعات الأخرى، التي تعزز الوعي العام بالمخاطر والحلول والسياسات العامة، وهذا أيضا يدخل في استراتيجية استهداف الرأي العام كضاغط مهم على راسمي السياسات لتلك المجالات، وهو كسب التأييد (المدافعة)، الذي يعتبر أحد أهم أدوار المجتمع المدني ورسالته الأساسية[8].

تلك الاتجاهات والأشكال، تنعكس أحياناً وتُلمس في الخطابات الرسمية، لصناع القرار، أو في سياسات وخطط حكومية، كالتي أثارتها مثلاً الحكومة في استراتيجيات الانفكاك من الاحتلال. لكن هذا لا يعنى مشاركة مباشرة لمنظمات المجتمع المدني في غزة في رسم السياسات أو الخطط الحكومية بشكل عام[9].

لكن كل ذلك ما زال لم يرتقِ إلى المستوى المطلوب المنوط بأن تلعبه المنظمات الأهلية، كالذي قامَت به سابقاً سواء كان قبل الانقسام، أو حتى قبل نشأة السلطة، حيث تدرَّجَ دورها بشكل مميز في حياة الفلسطينيين؛ ففي فترة الاحتلال وقبل اتفاقية أوسلو، كانت بمثابة سلطة الظل لحالة الغياب الكامل للمؤسسات الرسمية الفلسطينية في مجالات الإغاثة والصحة

7 مقابلة مع مدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية عمر شعبان، بتاريخ 14/11/2021.

8 مقابلة مدير المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (مسارات) في قطاع غزة، الدكتور عماد أبو رحمة بتاريخ 14/11/2021

9 أبو رحمة، مرجع سابق

والتعليم والتشغيل [10]، وارتبطت بالهموم اليومية للناس، وقدمت تلك الخدمات الضرورية لصمود المجتمع المحلي، فهي لم تتطرق إلى الخدمات الإغاثية الإنسانية، بطابعها السلبي، كالفقر مثلا، بل اعتبرت مسألة الفقر نتيجة مباشرة لسياسات الاحتلال، وأنها أخذت أبعاداً سياسية حاسمة تتصدى فيه للسبب الجذري وراء المظالم الاجتماعية والاقتصادية، واستثمرتها في التعبئة العامة السياسية، بُغية تحويل مظالم الناس إلى عملٍ جماعي ملموس ضمن أجندة نضال من أجل التحرير الوطني[11].

وقد تميزت تلك التجربة بدرجة عالية من المشاركة الشعبية حيث اعتمدت في تنفيذ نشاطاتها على روح المبادرة والمشاركة بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، والذي أكسبها احتراماً بين الجماهير؛ واعتبرت ولفترة طويلة قاعدة العمل التنموي في فلسطين، واعتبارها تجسيداً لحيوية الشعب الفلسطيني وقوام الكيانية السياسية التي تشكلت منذ منتصف القرن الماضي مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وحتى مع نشأة السلطة الوطنية عام 1994م، احتلت المنظمات الأهلية مكانة متقدمة في حواراتها مع سلطة حديثة النشوء، والتي استعانت في مراحل بنائها بخبرات منظمات المجتمع المدني، ورفدتها أيضاً بقيادات ورموز وشخصيات أكاديمية تتمتع بخبرات طويلة في العمل الجمعوي.

وهذا بالفعل أتاح الفرصة للمنظمات الأهلية الفلسطينية للقيام بدور رقابي، وتتحول إلى مجالات أخرى ترصد فيها أداء السلطة ومراقبة أعمالها ومحاسبتها، وبشكل خاص خلال مرحلة البناء التي تتطلب الرقابة على أوضاع حقوق الإنسان وانتهاكاتها وعلى عملية التشريع، والسعي لتطويرها وإقرار قوانين، عن طريق تشكيل مجموعات ضغط على صانعي القرار في السلطة الفلسطينية. كقانون الجمعيات الأهلية، ونجاح المطالبة بحصة نسبية "كوتا" خاصة بتمثيل النساء في المجلس التشريعي وهو نموذج للقدرة على الوصول إلى صناعة القرار والتأثير في السياسات العامة.

**10** اشتيه، بكر، 2016، فوضى الـ NGOs في فلسطين، بوابة اقتصاد فلسطين، https://www.palesti-neeconomy.ps/ b7

**11** دعنا، طارق، 2013، المجتمع المدني الفلسطيني: أين العلة؟، شبكة السياسات الفلسطينية، https://al-shabaka.org9/

## 2) على مستوى الأجندة ووثيقة السياسات الوطنية

وعدت الحكومة السابعة عشر بأن تشهد الفترة ما بعد عام 2018م تعاوناً أكبر مع المنظمات الأهلية في قطاع غزة لإدماجها في صياغة السياسات ومشاركتها بشكل فعال في الخطط الوطنية والقطاعية على قاعدة الشراكة[12].

خصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع وضرورات الاستجابة للقضايا الخدمية، وضغوط منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، خصوصا في سياقات المواقف الدولية، والتوجهات أيضا إزاء قطاع غزة لا سيما بعد التداعيات الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية، وهو ما فاقم كل مقومات الحياة، ودفع إلى ازدياد الاهتمام الدولي بالأزمة الإنسانية في قطاع غزة وحجم المساعدات التي من المفترض أن تمر بطريقها إلى منظمات المجتمع المدني.

## 3) على مستوى الخطط القطاعية والعبر قطاعية

كانت المنظمات الأهلية أكثر فاعلية خاصة في الضفة الغربية في التأثير في بعض الخطط القطاعية والعبر قطاعية من الأجندة ووثيقة السياسيات، لكنها ما زالت تندرج تحت التأثير المحدود، وقد أوصى العديد من ممثلي المجتمع المدني والتقارير المنشورة، أن على الحكومة اتخاذ المزيد من الخطوات للانفتاح على المجتمع، وإشراك ممثليه في بلورة القرارات العامة لتعزيز ثقة المواطنين بالحكومة وقراراتها، خاصة في ظل المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد؛ ومتابعة تنفيذ ما ورد في أجندة السياسات الوطنية 2017 - 2022 من توجهات عامة، ومراجعة الخطط القطاعية وعبر القطاعية، على ضوء المستجدات والاحتياجات الأساسية. لا سيما وأن المجهودات السابقة كلها لإشراك المنظمات خصوصا من قطاع غزة كانت مفككة ومرتجلة أحياناً، أو نتيجة التعامل مع مشكلات قطاعية لها علاقة بغزة وتحتاج إلى تخصص أكثر.

---

**12** لقاء نظمته شبكة المنظمات الأهلية مع الدكتور بشير الريس، رئيس وحدة السياسات والإصلاح في مكتب رئيس الوزراء حول أجندة السياسات والخطة الوطنية والخطوات التي اتبعت في وضعها وإمكانية تطويرها، مؤكدا على النهج التشاركي في بناء وتطوير أجندة السياسات على المستوى الوطني والقطاعي. وأن الحكومة تولي أهمية كبيرة لمشاركة منظمات المجتمع المدني، وأشار إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد تعاوناً أكبر مع منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة لمتابعة إدماجها ومشاركتها الفاعلة في الخطط الوطنية والقطاعية على قاعدة الشراكة. للمزيد انظر: شبكة المنظمات الأهلية، خلال مؤتمر نظمته الشبكة: منظمات المجتمع المدني تؤكد على تعزيز مشاركتها في وضع الخطط والسياسات الوطنية، https://pngoportal.org/p/24670

بعض الوزارات بالفعل سعت إلى إشراك منظمات أهلية من قطاع غزة بشكل محدد، واعتبرت أن الخطط القطاعية، كانت بمثابة دعوة منظمات المجتمع المدني للمشاركة فيها متروكة للوزارة نفسها تختار وتنتقي المنظمات ذات العلاقة والاختصاص الأقرب لخطتها [13]. واتضح هذا تقريبا في قطاع غزة مع وزارات محدودة منها على سبيل المثال، وزارة الزراعة ووزارة المرأة ووزارة الثقافة.

فبعض التدخلات بشكل عام قد تعود إلى علاقات شخصية وثقة متبادلة تربط من يقود مجهودات رسم الخطة ببعض قيادات المجتمع المدني، أدت بالنهاية لسياقات عمل وتنسيق مرتجلة بين الطرفين. أو طبيعة التخصص كالنوع الاجتماعي وحساسية قضاياه، والثقافة وضرورة الحفاظ على الهوية.

ففي وزارة شؤون المرأة، ونظرا لحساسية قضايا النوع الاجتماعي وبعده نوعا ما عن الفضاء السياسي، وضغوط المنظمات النسوية والذي تغلبت فيه وحدة النوع على انقسام الجغرافيا، التي تركز على تلبية احتياجات وطموحات النساء والميل إلى التمركز حول قضايا حقوق الإنسان. خصوصا وأنه سبق فترة إعداد الوزارة للخطة، إنشاء اللجنة الوطنية العليا لتفعيل وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325، والمُشَكْلة بقرار وزاري وتضم في عضويتها المنظمات الأهلية المهتمة بالشؤون النسوية من قطاع غزة، وكان لهذا الجسم التنسيقي حضور فاعل على الأرض، لا سيما في تحديد أولويات عمل المرأة في كافة القطاعات، والذي تقاطع بشكل كبير مع الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي، الذي أيضا كان إعدادها بالشراكة مع الفريق الوطني، الذي أشادت به وزيرة شؤون المرأة السابقة هيفاء الآغا وقالت: "إن الخطة الإستراتيجية والخطة التنفيذية للقرار 1325 اللتان تم إطلاقهما، اعتمدا مبدأ الشراكة مع معظم القطاعات ذات العلاقة ومنها منظمات المجتمع المدني" [14].

**13** مقابلة مع مدير عام ومقرر الفريق الوطني للتنمية المستدامة بديوان رئاسة الوزراء الدكتور محمود عطايا بتاريخ 16/11/2021

**14** وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2016، بحث إعداد الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي، http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Fbh8yqa700134252378aFbh8yq

وينسحب التعاون المتكامل في وزارة المرأة أيضا على وزارة الثقافة التي شكلت لجنة وطنية أشركت معظم المنظمات المعنية، وهذا يعود إلى خصوصية الحفاظ على الحالة الثقافية والتراثية التي هي جزء أصيل من بلورة الهوية الفلسطينية.

أما في حالة وزارة الزراعة، لا يمكن القول أيضا أن هناك غياباً كاملاً لمنظمات المجتمع المدني من غزة، بل كان هناك إشراك في إعداد الخطط بشكل أو بآخر، مباشر أو غير مباشر [15].

15 مقابلة مع مدير فرع الإغاثة الزراعية في قطاع غزة تيسير محيسن بتاريخ 17/11/2021

## ثانياً: التحديات التي تواجه مساهمة المنظمات في السياسات العامة

يرى البعض أن محدودية تأثير مكونات المجتمع المدني في المشاركة وصياغة السياسات العامة أو التأثير في الأجندات والخطط القطاعية بشكل عام، يعود إلى:

**الانقسام الفلسطيني،** على الرغم من أن العديد من الآراء قالت إن منظمات المجتمع المدني عملت بمهنية في ظل الانقسام، وسعت للتأثير في السياسات والأجندات ونجحت أحيانا في التخفيف من بعض آثار التهميش، في إطار القضايا الخدمية والمعيشية (اجتماعية، اقتصادية، ...إلخ)، إلا أنها ما زالت تعمل في بيئة الانقسام المُقيدة، بقدرات وإمكانيات محدودة، وسط تزايد الاحتياجات الإنسانية التي تضخمت نتيجة تداعيات الاعتداءات الإسرائيلية وفي مقدمتها الحصار، وازدياد أعداد السكان، وتراجع الأنشطة الاقتصادية خصوصا في قطاع غزة؛ ولذلك تبقى معظم الجهود الأخرى ذات تأثير ثانوي لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك القضايا التي لها علاقة بحالة الانقسام؛ لا سيما وأن معظم ضغوط المنظمات الأهلية بهذا الاتجاه لم تحقق أهدافها بهذا الخصوص.

**محدودية مستوى التنسيق والتعاون بين المنظمات الأهلية وجهات صناعة القرار،** خصوصا بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبينما تشكو منظمات المجتمع المدني من عدم قدرتها على إحداث اختراق في التنسيق والاشتراك في حل هذه القضايا بشكل جماعي، فهي تحاول التغيير في هذا الواقع العام ضمن حدود قدراتها وإمكاناتها على الرغم من غياب أي حافز حقيقي في الوقت الحاضر ليشجعها على تغيير طريقتها بخصوص هذه المشكلة، خصوصا مع استمرار الانقسام قائما.

**محدودية قدرات المنظمات الأهلية في مجال التأثير في السياسات العامة** بسبب انشغال المنظمات الأهلية بالدور الإغاثي في ظل الواقع الإنساني الاقتصادي والاجتماعي الصعب الناجم عن استمرار الحصار وتداعيات العدوان.

**تدنى إمكانيات تطبيق الخطط من وجهة نظر المنظمات الأهلية:** لا سيما وأن معظمها صعبة التنفيذ بسبب انعكاس الترجمة الفعلية للخطط على أرض الواقع في ظل الأزمات الفلسطينية، وعدم وضوح الرؤيا الاستراتيجية السياسية تجاه تغول الاحتلال، وتراجع الإسناد الدولي للقضية الفلسطينية، وهو ما يضاعف الجهد المبذول من قبل المنظمات الأهلية لأن تكون جزء من راسمي الخطط

## ثالثاً: توصيات، تفعيل تأثير المنظمات الأهلية في السياسات العامة

### توصيات للحكومة الفلسطينية

في ظل هذا القدر الكبير من الاضطراب الذي تشهده الحالة الفلسطينية بين قطاع غزة والضفة الغربية، تبدو أكثر البدائل المرجحة لإحداث نتيجة حقيقية في تأثير المنظمات الأهلية في السياسات العامة، هو تغير غير متوقع في بيئة الانقسام شديد التعقيد باتجاه مصالحة حقيقية، وما دون ذلك سيكون عبارة عن تدخلات وبدائل محدودة التأثير، لكن من المهم السعي إلى بلورتها، وتوفير توجيهات إرشادية تساعد على تبسيط إجراءات الحوار مع المجتمع في قطاع غزة من غير الفصائل، التي تساعد على تجاوز العقبات التي خلقتها الأزمات الداخلية، **على النحو التالي:**

- استثمار عملية مأسسة مشاركة المنظمات الأهلية من خلال الأجسام التمثيلية والشبكات بحيث لا تكون هذه المشاركة انتقائية، وإقرار معايير تُسهل عملية تمثيل كل المنظمات المعنية بالأمر وفقاً لاختصاصها، وبالتالي توسيع حالة المشاركة لتكون ذات فائدة كبيرة، مع تطوير آلية تواصل فعالة مع منظمات قطاع غزة، على قاعدة الاختصاص لكل قطاع من القطاعات ومتابعة عملية إقرار السياسات والخطط بكافة مراحلها.
- خلق مسار اتصال حواري مستمر غير موسمي، يساهم في عمليات تقدير الاحتياجات وتقييمها، والدروس المستفادة من عمليات التدخل الحكومي السابقة بما يتجاوز أطراف الانقسام، والواقع السياسي، وهي عمليات ساهمت في التخفيف عن المواطنين (مثل التحويلات الطبية، والمساعدة في ظل جائحة كوفيد19- "كورونا"، وبعض القضايا المشابهة .... الخ).
- تعظيم أهمية اعتماد الحكومة الفلسطينية على الخبرات الموجودة في منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، مثلما حدث مع المنظمات النسوية، التي اعتمدت عليها وزارة شؤون المرأة في رسم خططها والتي ينمُ عن أهميتها. وألا يتم اقتصارها على منظمات كبيرة بعينها.

## توصيات للمنظمات الأهلية

- استثمار السلطة التقديرية المتمثلة في العلاقات الشخصية لبعض الأشخاص في المنظمات الأهلية وعلاقاتهم بصناع القرار، أو العلاقات التي تُبنى من خلال اللقاءات الحوارية التي تنظمها العديد من المنظمات الأهلية ومراكز الأبحاث والدارسات، فالعلاقة الطيبة التي يتمتع بها بعض الأشخاص بالمنظمات أو ممثليها مع شخصيات عامة لها نفوذ وتأثير قد تكون بوليصة تأمين غاية في الأهمية، وقد تكون أمراً جوهرياً لتحقيق اختراقات في عمليات التواصل مع راسمي السياسات، لا سيما في ظل تعقيدات الانقسام.
- تطوير برامج المنظمات الأهلية التي تُعنى بالشأن السياسي، من خلال صياغة مواقف مؤسسية وتوجيهها اتجاه المسائل الوطنية التي تُثار، ويتفاعل معها المجتمع، ويرغب أن يكون لهم دور واضح في إحداث التغيير المطلوب وانخراطهم بكل مكونات اتخاذ القرار ورسم السياسات الفلسطينية، وذلك من خلال فتح قنوات حوار تساعد على استثمار تلك التفاعلات وتتسق بالمؤسسة الحكومية، لتشكل رافعة صمود إزاء المهددات والمخاطر التي تحدق بالبلاد.
- تعظيم دور المنظمات من خلال قدرتها على جمع الأحزاب المتخاصمة وخلق قنوات اتصال بينهم، حتى لا يجادل البعض أو يُنظر إلى المنظمات الأهلية بأنها ليست تمثيلية وبالتالي لا يحق لهم الحصول على مدخلات في القرارات السياسة؛ المطلوب تجاوز مظاهر الانكفاء والحيادية، التي أصبحت مرادفاً للحياد السياسي والفردية في الأداء، وعدم التكيف مع الانقسام. مع الأخذ بعين الاعتبار بأن المجتمع المدني الفلسطيني لا يستطيع ممارسة دور سياسي فاعل بشكل منفرد ومباشر دون الشراكة مع الأحزاب الفلسطينية المختلفة؛ لأن ذلك مسؤولية الأحزاب بالدرجة الأولى، كما أنه لا يستطيع تعويض ضعف الأحزاب وتراجعها عن دورها.

لا سيما وأن علاقات التنظيمات الفلسطينية، رغم كل ما يحاط بهم من سلبيات، بُنيت رويداً رويداً على شبكة من الفروع المحلية، ورُبِطَت بجميع أنواع الهياكل والمنظمات الشعبية والجمعيات المحلية بطريقة جعلتهم جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني. كما أن العديد من المنظمات والاتحادات الطلابية وغيرها والنقابات، لا تزال تسيطر عليها الفصائل [16].

- تحسين بيئة تدفق المعلومات في كلا الاتجاهين بين المنظمات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والسماح بحرية الوصول للمعلومات للجميع. ويحتاج العمل لحل أي مشكلة إلى معلومات كافية عن حجم المشكلة وأسبابها، للعمل على وضع الخطط الملائمة لحلها. وبالتالي، فإن عدم توافر المعلومات عن المشكلة يجعل من حلها أمراً مستحيلاً، ويبقى وجودها في حد ذاته محل جدل، حيث تدعي الجهات الرسمية عادة بعدم وجود المشكلة، بل تعمل في بعض الأحيان على إخفائها.

16 ناثان ج. براون، لا أفق في فلسطين غير مستقرّة دوماً، 2013، كارنيغي، https://carnegie-mec.org/2013/06/27/ar-pub-52266

## رابعاً: المراجع:


- ائتلاف أمان، استطلاع الرأي للعام2020، حول واقع الفساد ومكافحته في فلسطين.
- ائتلاف أمان، تحديث تقرير الظل حول تنفيذ فلسطين للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، سلسلة تقارير رقم 176، 2020.
- التقرير السنوي الثاني عشر، ائتلاف أمان، واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين 2019.
- التميمي، عبد الرحمن، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة الفساد، رام الله، هيئة مكافحة الفساد، 2013.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، خطة الإصلاح والتنمية، 2010-2008، وزارة التخطيط.
- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، 2020، سياسات القطاع الزراعي الوطني تقرير تحليل الوضع
- فرسخ، ليلي، 2012، الترويج للديمقراطية في فلسطين: المساعدات الخارجية ودمقرطة الضفة وقطاع غزة، مركز دراسات التنمية - جامعة بيرزيت، فلسطين.
- مجلس تنسيق العمل الأهلي، 2016، مقياس المجتمع المدني الفلسطيني، غزة، فلسطين.
- معظم المؤسسات التي تم مقابلتها، ليس لها أي دراية أو علم بوجود هذا المجلس التنسيقي الذي يفترض أنه يمثل المنظمات الكبيرة التي في كنفها مؤسسات قاعدية.
- مكتب رئيس الوزراء، الخطة الوطنية للتنمية -2021 2023، "السياسات العامة"، الخطة الوطنية للتنمية في فلسطين الصمود المقاومة والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال.
- ملك الرشيد، دور المجتمع المدني في المساهمة في صياغة السياسات العامة التجربة الكويتية.
- موسى (عطا الله)، اسلام، 2020، جهود المجتمع المدني لإنهاء الانقسام وتدابير العدالة الانتقالية، ط1، المكتب العربي للمعارف، 2020، القاهرة.
- موسى، أشرف، 2020، واقع وحيادية وفعالية هيئات ومؤسسات الرقابة العامة ومكافحة الفساد في قطاع غزة، الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية أمان، سلسلة تقارير رقم 188.
- نحلة، خليل، 2011، فلسطين وطن للبيع، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ط1، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، فلسطين.
- وزارة الثقافة، استراتيجية قطاع الثقافة والتراث "شراكة وتنمية" 2022-2017.
- NSDS GUIDELINES، الاستراتيجيات القطاعية لتطوير الإحصائيات، https://nsds-guidelines.paris21.org/ar/node/292
- اشتيه، بكر، 2016، فوضى الـ NGOs في فلسطين، بوابة اقتصاد فلسطين، https:// www.palestineeconomy.ps/ b7
- دعنا، طارق، 2013، المجتمع المدني الفلسطيني: أين العلة؟، شبكة السياسات الفلسطينية، https://al-shabaka.org9

- شبكة المنظمات الأهلية، خلال ورشة عمل نظمتها الشبكة: منظمات المجتمع المدني تؤكد على تعزيز مشاركتها في وضع الخطط والسياسات الوطنية، https://pngopo-rtal.org
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة (فلسطين نموذج)، 2010، https:// archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/sdd-10-1-a.pdf
- المرصد الأور ومتوسطي لحقوق الإنسان، 2020، خنقُ وعزلة 15 سنة من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، https://euromedmonitor.org/ar/gaza?fbclid=I-wAR3ftay8wLi_UTM28wElddH2ivVuwa-nrcpcWTifHi0oNtly50_BcsTg0ag
- مركز الميزان، مركز الميزان يستنكر قرارات حل (103) من الجمعيات خيرية والهيئات أهلية ويرى فيه مخالفة للقانون، http://www.mezan.org/site_en/index.php/post/646
- الموقع الرسمي للاتحاد الأوربي، https://eeas.europa.eu/delegations/pales-tine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip
- ناثان ج. براون، لا أفق في فلسطين غير مستقرّة دوماً، 2013، كارنيغي، https://carne-gie-mec.org/2013/06/27/ar-pub-52266
- وزارة شؤون المرأة، قرار مجلس الأمن رقم 1325 بشأن (المرأة-والأمن-والسلام)، https://www.mowa.pna.ps/work-area/44.html
- وفا، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2016، بحث إعداد الاستراتيجية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي، http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=Fbh8yqa-700134252378aFbh8yq
- وفاء عبد الرحمن، 2017، مقابلة مع قناة الجزيرة، أي دور للمجتمع المدني بالنظام السياسي الفلسطيني؟، https://www.aljazeera.net-
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، "خارطة طريق" الحكومة لإعمار غزة: إطار سياسي وملكية فلسطينية، 2021، https://wafa.ps/Pages/Details/25448


## المراجع الانجليزية:


- Dye, Thomas,1978, Understanding Public Policy, 14 Edition, Prentice Hall, U.S
- Report of the UNRISD Geneva 2000 Seminar New York, 31 March 2000, The Role of Civil Society in Policy Formulation and Service Provision.
- Joerg Forbrig, "Revisiting youth political participation", Council of Europe Publishing, 2005

## خامساً: الملاحق:

### جدول المقابلات

| اسم الجهة | منصبه الإداري / التخصص | تاريخ المقابلة |
|---|---|---|
| د. محمود عطايا | مدير عام ومقرر الفريق الوطني للتنمية المستدامة بديوان رئاسة الوزراء | 16/11/2021 |
| عصام يونس | مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان | 17/11/2021 |
| مريم زقوت | مديرة جمعية الثقافة والفكر الحر | 21/11/2021 |
| تيسير محيسن | مدير فرع الإغاثة الزراعية في قطاع غزة | 17/11/2021 |
| د. عماد أبو رحمة | مدير المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الاستراتيجية (مسارات) في قطاع غزة | 14/11/2021 |
| عمر شعبان | مدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية | 14/11/2021 |
| عادل عطا الله | وكيل وزارة الزراعة بقطاع غزة سابقا في حكومة الدكتور رامي الحمد لله. | 14/11/2021 |
| يسري درويش | مدير الاتحاد العام للمراكز الثقافية في قطاع غزة | 22/11/2021 |
| وفاء عبد الرحمن | مديرة مؤسسة فلسطينيات | 11/11/2021 |
| د. غسان أبو حطب | باحث – جامعة بيرزيت | 21/11/2021 |
| د. مازن العجلة | المتخصص بالشأن الاقتصادي في مركز التخطيط الفلسطيني | 16/11/2021 |
| د. وسام الفقعاوي | باحث سياسي ورئيس تحرير بوابة الهدف | 21/11/2021 |
| المهندس يحيى الغلبان | مدير عام سابق في وزارة التخطيط الفلسطينية وعضو مجلس إدارة جمعية يلا نحلم | 21/11/2021 |
| دعاء قريع | منسقة المجلس التنسيقي والمدير التنفيذي لشبكة المنظمات الأهلية | 17/11/2021 |
| فتحي صباح | جمعية المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية | 13/11/2021 |
| د. عائد ياغي | مدير جمعية الإغاثة الطبية في قطاع غزة | 14/11/2021 |
| وائل بعلوشة | مدير مكتب ائتلاف أمان غزة | 22/11/2021 |
| شادية الغول | مديرة مكتب مفتاح في غزة | 15/11/2021 |
| إياد أبو حجير | مدير المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزعات غزة | 22/11/2021 |
| ماهر عيسى | مدير مركز دراسات المجتمع المدني | 16/11/2021 |

## الأسئلة التي تم توجيهها أثناء المقابلات

- ما هو تعريفكم للسياسات العامة؟
- ما هو الاختلاف حول قدرات تأثير مؤسسات المجتمع المدني في السياسات العامة، قبل وبعد أسلوا وبعد الانقسام؟
- هل نجحت مؤسسات المجتمع المدني في التأثير في قضايا سياسية بالمفهوم الاستراتيجي، أو بالمفهوم الخدماتي؟
- وفي حال نجحت ما هي القضايا التي كان لها فيها التأثير الأكبر؟
- هل تم دعوتكم من قبل الحكومات للمشاركة في صياغة سياسات عامة على المستوي الاستراتيجي، أو صياغة أجندات أو وثائق وطنية، أو خطط قطاعية أو عبر قطاعية؟
- ما هي المعيقات التي تجعل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في صياغة السياسات شكلية؟
- كانت الحكومة الفلسطينية في لقاء لها عبر الزوم وعدت في عام 2018 في ورشة عمل نظمتها شبكة المنظمات الأهلية
- وعلى لسان السيد بشير الريس أنها ستشارك مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة بصياغة الخطط القطاعية والعبر قطاعية والأجندات، هل ترجمت هذه الوعود على أرض الواقع؟
- هل تم مراجعة الحكومة حول تلك الوعود؟
- برأيك ما هي الدوافع وراء وعود الحكومة باشراك مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة؟
- هل ليدكم معرفة بأن هناك مجلس تنسيقي للمنظمات الأهلية، يمثل المنظمات الأهلية في قطاع غزة والضفة، عند الحكومة بوضع الخطط وصياغة السياسات؟
- هل تم دعوتكم من المجلس التنسيقي لتقديم مقترحات، للمشاركة في صياغة سياسات عامة؟
- هل تم دعوتكم من قبل أي وزارة للمشاركة في صياغة خطة استراتيجية للوزارة؟
- ما هي العقبات التي تحول دون مشاركة مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، في صياغة الأجندات السياسية، والخطط القطاعية والعبر قطاعية؟
- ما هي الأسباب التي برأيك يمكن أن تجعل صانعي السياسات، في ظل الانقسام مهتمين باشراك المؤسسات الأهلية من قطاع غزة؟
- برأيك ما هي السبل لتوسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة في صياغة السياسات العامة والخطط القطاعية والعبر قطاعية؟

PNGO
شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية

08-2847518
pngoportal@gmail.com
info@pngoportal.org
PNGO Portal